١٤ وفاة بين المعلمين والإداريين خلال العام الدراسي الحالي بفيروس كورونا

الطواشي لـ«الوطن»: ٢٦٣٢ حالة منها ٤٥٤ فقط بين الطلاب

محمود الصالح

كشفت مديرة الصحة المدرسية في وزارة التربية هتون طواشي عن وصول حالات الوفاة إلى ١٤ حالة خلال العام الدراسي الحالي، وهذه الحالات كانت بين المدرسين والإداريين فقط ولم يتوف أي من الطلاب المصابين، موضحة أن جميع الوفيات لم تكن قد تلقت لقاح كورونا.

وشددت الطواشي على ضرورة أخذ اللقاح لأنه السبيل الوحيد للوقاية من المرض وفي أسوأ الأحوال في حال الإصابة بالفيروس فإن الشخص الذي تلقى اللقاح لن يصل إلى مرحلة الحاجة إلى دخول المشفى، لأن اللقاح يخفف كثيراً من أثر الفيروس على الجسم.

ولفتت مديرة الصحة المدرسية إلى أن المديرية ومن خلال مختلف الدوائر التابعة لها في المحافظات وبالتنسيق مع وزارة الصحة تعمل على تقديم اللقاح إلى جميع المعلمين والمدرسين في جميع المناطق، وهناك فرق طبية أصبحت تذهب إلى أماكن وجود طالبي اللقاح لتوفير الجهد والوقت عليهم.

وبينت أن عدد المسحات الإيجابية التي ظهرت خلال العام الدراسي بلغ ٢٦٣٢ مسحة من أصل جميع المسحات التي أخذت في جميع المحافظات والتي تبين أن أغلبها هي عبارة عن حالات رشح موسمي عادي، موضحة أن العدد الأكبر في الإصابات بالنسبة للحالات الإيجابية المكتشفة هو بين المعلمين والكوادر الإدارية في المدارس حيث بلغ عددهم ٢١٧٨ حالة في حين كانت الحالات الإيجابية بين الطلاب لم تتجاوز ٤٥٤ حالة.

أما بالنسبة لعدد المعلمين والمدرسين والكوادر الإدارية العاملة في قطاع التربية الذين تلقوا اللقاح في جميع المناطق فهو بحدود ١٥ ألف معلم ومدرس وإداري، علماً أن العدد الكلي للكوادر التربوية في وزارة التربية يتجاوز حالياً ٤٥٠ ألف شخص في جميع الاختصاصات.

وفي سياق آخر أنهت مديريات التربية في المحافظات عمليات الاختبار للسبر للتقدم إلى امتحان الثانوية العامة (بصفة دراسة حرة) في المرة الثانية بعد أن قامت وزارة التربية بمنح فرصة جديدة للطلاب الذين رسبوا في الاختبار للمرة الأولى أو لم تمكنهم ظروفهم من التقدم في المرة الأولى.

وأكد مدير الامتحانات في وزارة التربية يونس فاتي أن عدد الطلاب الذين تقدموا لاختبارات المرحلة الثانية للسبر المؤهل لامتحانات الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي للدراسة الحرة بلغ ١٥٣٥٠ طالباً وطالبة في جميع المحافظات في وقت كان عدد الطلاب الذين تقدموا في المرحلة الأولى قد تجاوز ٥٦ ألف طالب وطالبة.

> فاتي لـ«الوطن»: ١٥٣٥٠ طالباً وطالبة تقدموا لاختبارات المرحلة الثانية للسبر المؤهل لامتحانات الثانوية العامة

حيث تقدم في حلب ٢٣٧٣ طالباً وطالبة للفرعين الأدبي والعلمي، وأوضح مدير التربية في حلب إبراهيم ماسوا أن هؤلاء الطلاب ونتيجة الأوضاع التي تمر بها البلاد منحوا فرصة جديدة لهم للتقدم للسبر الذي تمكنهم من الاشتراك في الامتحانات العامة في الشهادة الثانوية لـدورة عام ٢٠٢٢، متوهماً بأنه كان قد تقدم في المرحلة الأولى أكثر من ١٣ ألف طالب وطالبة للفرعين نجح منهم بحدود ٩ آلاف طالب وطالبة.

وفي الرقة بيّن مدير التربية فراس العلو أنه تقدم للدورة الثانية ١٠٢٣ طالباً وطالبة وهؤلاء هم ممن رسبوا في الدورة الأولى وممن لم تتح لهم الفرصة في الاشتراك، حيث تقدم في الدورة الأولى ٥٣٠٠ طالب وطالبة في الفرعين.

وفي دير الزور أوضح مدير التربية جاسم الفريج أن عدد الطلاب المتقدمين للسبر في الدورة الثانية كان ٩١٦ طالباً وطالبة من الفرعين وكان قد تقدم في الدورة الأولى ٢٨٠٠ طالب وطالبة نجح منهم ٢١٠٠ طالب وطالبة و٧٠٠ طالب وطالبة لم يحالفهم الحظ لكنهم استطاعوا التقدم للدورة الثانية التي لم تصدر نتائجها حتى الآن.

التموين: لم تردنا أي شكاوى

محطات وقود في السويداء تتقاضى «كمسيوناً» على التوزيع!

السويداء - عبير صيموعة

رحلة مكوكية فرضت على المواطنين للحصول على كمياتهم المخصصة من مازوت التدفئة في السويداء والتي لا تتجاوز الخمسين ليترا بسبب عدم التزام موزعي المادة بالتعليمات المتضمنة إيصال مادة مازوت التدفئة من الموزعين إلى مناطق سكن المواطنين الأمر الذي أرغم الأهالي ممن وصلتهم الرسائل على التوجه لمحطات الوقود لاستلام مخصصاتهم من مازوت التدفئة.

وبين الأهالي في شكواهم أن ذلك رتب عليهم أعباء مالية إضافية خاصة وأن أجرة طلب السيارة لنقل المادة من المحطة للمنزل لا تقل عن ١٠ آلاف ليرة ذهاباً وإيابا هذا فضلا عن وقوفهم ضمن طوابير ولساعات لانتظار دورهم.

> موزعو مازوت التدفئة لا يوصلون المادة إلى مناطق سكن المواطنين

كما أشار الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن» إلى قيام أصحاب المحطات بتقاضي مبلغ ٢٠٠٠ ليرة زيادة على السعر النظامي للخمسين ليترا ليزيد ثمن الكمية على ٢٧ ألف ليرة.

مدير فرع شركة المحروقات في السويداء خالد طيفور أكد لـ«الوطن» أن موزعي المادة ملزمون بتأمين المادة إلى مناطق سكن المواطنين.

وأشار مدير الفرع إلى ضرورة تقديم شكوى خطية من المتضرر بحق كل موزع أو صاحب محطة يتقاضى زيادة على التسعيرة النظامية.

وأوضح أن أي إجراء مخالف لتلك التعليمات يعتبر مخالفة ويجب على الأهالي الإبلاغ عنها لتتم متابعتها من قبل دوريات حماية المستهلك.

لا مازوت تدفئة ولا زراعي بسعر الصناعي

عضو مكتب تنفيذي: البدء بتوزيع الدفعة الثانية مع بداية العام القادم

عبد المنعم مسعود

يبدو التناقض واضحاً في واقع مادة المازوت بين تصريحات تؤكد نقص المادة ما استدعى التأخر في تنفيذ الدفعة الأولى من مخصصات المستهلك المدعوم بخمسين ليتراً وبين توافره بسعر الحر ١٧٥٠ ليرة وفي السوق السوداء بسعر ٣٥٠٠ ليرة.

ووفقاً لمصادر «الوطن» في محروقات العاصمة فإن جل التوزيع يتركز على إنهاء الدفعة الأولى من مخصصات المستهلكين وأن نسب التوزيع في العاصمة قاربت الـ٧٠بالمئة وأنه من المتوقع الانتهاء من باقي الدفعة قبل نهاية العام الحالي وأن التوزيع يتم حتى أيام الجمعة.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق لقطاع المحروقات ريدان الشيخ نفى في تصريح لـ«الوطن» قيام المحافظة بالموافقة على طلبات لتوزيع مازوت بسعر الحر للمستهلكين لأغراض التدفئة وأنه لا توجد تدفئة بالسعر الصناعي.

وأوضح الشيخ أنه في حالات خاصة مثل أسر الشهداء والحالات الخاصة لديها وفي حال توافر مولدة يتم التقدم للمحافظة بطلب وينظر فيه ولا يعطى في حال الموافقة أكثر من مئتي ليتر.

ويبدي الشيخ تفاؤله في حال انتهاء توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة مع نهاية العام أو كحد أقصى الأسبوع الأول من العام القادم فإنه سيتم فوراً البدء بتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة لهذا العام.

وبين الشيخ أن المازوت الصناعي هو فقط للمنشآت الصناعية والحرفية التي تملك ترخيصاً صناعياً وإدارياً فهي تتقدم بطلب تحيله المحافظة لـ«محروقات» لتقوم بالكشف وبيان الحاجة فإذا كانت الكمية كبيرة تصله عن طريق الشركة الموزعة وإذا كانت أقل تصله عن طريق فرع محروقات.

ويناقش الشيخ تصريحاً نقلته «الوطن» هذا الأسبوع على لسان مدير زراعة الريف بتزويد من يرغب من الفلاحين بمادة المازوت بسعر الحر.

وبين عضو المكتب التنفيذي أن عملية تزويد الفلاح بالمازوت الصناعي بالسعر الحر تكون فقط في حال وجود منشأة صناعية لدى المزارع مثل مشروع للخزن والتبريد على أن يكون مرخصاً.

وأضاف: أما لغير ذلك فإن للفلاح مخصصات مدعومة وفقاً للحيازات وخارج ذلك لا يتم التخصيص.

محطة المعالجة في سلمية بحاجة لمعالجة!

مدير المحطة: انقطاع الكهرباء يوقف التهوية الميكانيكية

حماة - محمد أحمد خبازي

إذا مررت بسيارتك أو بأي وسيلة نقل عامة أو خاصة، على الطريق الرئيسي مابين حماة وسلمية أو بالعكس، ووصلتك رائحة كريهة، فاعلم أنك بالمجال الحيوي لمحطة مجاري مدينة سلمية، التي خرج فيها توسعها الجديد عن الخدمة، نتيجة توقف مرحلة التهوية عن العمل!.

مدير المحطة بهاء فطوم بيّن لـ«الوطن» أن الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي عن المحطة، يؤدي لتوقف مرحلة التهوية الميكانيكية عن العمل، وخروجها عن الخدمة، ما يؤثر سلبياً في عملية المعالجة للمياه العادمة، التي توزع لارواء نحو ١٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، المزروعة بمحاصيل علفية وصناعية، الممتدة من مخرج المحطة إلى منطقة تدمرة مروراً بأراضي ضهر خريس.

وأوضح فطوم أن الجهات المعنية تعمل حالياً من أجل تجهيز المولدات الاحتياطية، وتأمين المازوت اللازم لتشغيلها. كما تسعى مع بعض الجهات المانحة لتركيب منظومة طاقة بديلة، لتجاوز مشكلة انقطاع الكهرباء الطويل وتبعاتها.

وذكر فطوم أن المياه المعالجة الناتجة عن المحطة تنطلق ضمن شبكة ري منفذة ومستثمرة من قبل مديرية الموارد المائية بحماة، حيث تستعمل المياه في ري بعض الأنواع من المحاصيل الزراعية.

وقال: لكن المشكلة الكبرى بوقتنا الحالي، التي تعوق عمل المحطة بالشكل المناسب، هي الكهرباء و«الكهرباء» فقط.

ومن جانبها بيّنت مديرة مركز الموارد المائية في سلمية سهاد زيدان لـ«الوطن»، أن المحاصيل التي تزرع على شبكة الري، هي من الزراعات «المقيدة» أي التي لا تؤكل نيئة، كالقمح والشعير والزراعات العلفية، وحسب الخطة الزراعية، وهي مراقبة وترصدها دائرة الزراعة.

وبيّن مدير دائرة الزراعة بسلمية نايف الحموي، أنه لا توجد زراعات للخضراوات بالمنطقة التي تروى من شبكة الموارد المائية، وأغلبها قمح وشعير وذرة ونباتات علفية للأبقار والأغنام. وأوضح أن الجولات مستمرة على المنطقة، وثمة التزام واضح بالخطة الزراعية.

ولفت إلى أن أهالي المنطقة يمنعون أي فلاح أو أياً كان من زراعة أي محصول مخالف للخطة الزراعية.

مراكز السويداء الصحية تعاني نقصاً شديداً بالأدوية والكادر الطبي

السويداء - عبير صيموعة

وصلت شكاوى عديدة إلى «الوطن» من الأهالي في محافظة السويداء حول معاناتهم من فقدان الكثير من الأدوية الإسعافية والاستشفائية ضمن جميع المراكز الصحية على ساحة المحافظة وعدم قدرتهم على الحصول على أي نوع منها وخاصة في المراكز البعيدة عن مركز المدينة.

وطالبوا بضرورة توفر تلك الأدوية بشكل إسعافي لأن تلك المراكز تعتبر الملجأ الوحيد لهم في ظل ارتفاع أسعار الأدوية وفقدانها في كثير من الصيدليات على ساحة المحافظة، يضاف إليها افتقاد تلك المراكز وجود طبيب مختص أو طبيب عام لمتابعة الحالات المرضية والذي تزامن مع ارتفاع أسعار الكشوف الطبية للأطباء ضمن العيادات الخاصة متسائلين عما الجدوى من وجود عشرات المراكز الصحية مع عدم وجود أطباء لمتابعة حالة المراجعين فضلاً عن عدم توفر كثير من الأدوية ضمنها؟!

بدوره رئيس منطقة السويداء الصحية ومدير المركز الصحي التخصصي الدكتور أدهم العيسمي لم يخف وجود نقص شديد بالأدوية والمستلزمات في جميع مراكز المحافظة الصحية ومن ضمنها عيادات المركز التخصصي (العيادات الشاملة سابقاً)، عازياً النقص ببعض المواد والأدوية إلى الظروف التي تمر بالبلد مع التأكيد على سعي مديرية الصحة إلى تأمينها حسب المتوفر منها عن طريق الوزارة.

ولفت العيسمي إلى وجود معاناة حقيقية ضمن جميع المراكز الصحية البالغ عددها ٩٣ مركزاً منها ٣٩ مركزاً في منطقة السويداء الصحية تتمثل بنقص شديد بالكادر الطبي وخاصة الأطباء العامين، إضافة للنقص بالكادر التمريضي نتيجة الأعداد الكبيرة بالمتقاعدين مع التأكيد أن الأولوية بتأمين الكادر التمريضي تذهب لمصلحة المشافي، موضحاً أن الموجود من الكادر التمريضي ضمن المراكز كاف لتقديم الخدمات الوقائية والاستشارات وقياس الضغط وإعطاء الأدوية إضافة إلى متابعة الصحة الإنجابية للحوامل مما يخفض الضغط عن مشافي المحافظة.

وأكد العيسمي أن المراكز الصحية تعتبر ملاذاً للمواطنين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع تكاليف العلاج حيث تقوم جميع المراكز بتقديم الخدمات ضمن الإمكانات المتاحة وخاصة عيادات المركز الصحي التخصصي (العيادات الشاملة سابقاً) التي تضم البولية -السنية -الداخلية -الأذنية -الصدرية -الأطفال -قسم الضماد - والعلاج البيولوجي، إضافة إلى عيادة مرضى السكري التي تقوم بتأمين كل أدوية مرضى السكري من حبوب وأنسولين.

ولفت إلى وجود أقسام تم نقلها بالكامل من المشفى الوطني ومديرية الصحة إلى المركز الصحي التخصصي مع تخصيصها بالكادر الطبي المختص وهي قسم الجراحة الجلدية وقسم العلاج البيولوجي، إضافة إلى البرنامج السكري وقسم طب فم الأسنان، كما تم افتتاح لقاح لكوفيد ضمن المركز بعد تأمين الكادر التمريضي المختص، مشيراً إلى أن عدد المراجعين لعيادات المركز الصحي التخصصي منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر العاشر بلغ ١٢٤ ألف مراجع وبقل الأعمار منهم ٦٩ ألفاً من الإناث وأكثر من ٥٥ ألفاً من الذكور.

دراسة لمنح تراخيص مؤقتة لمسالخ «الفروج» في العاصمة ضمن ضوابط صحية

ميهوب لـ«الوطن»: ٢٠ بالمئة انخفاض مخالفات اللحوم الفاسدة هذا العام

خلوف: للمحافظ الحق بإغلاق أي محل حتى إشعار آخر في المخالفات الجسيمة

فادي بك الشريف

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الصحية في محافظة دمشق باسل ميهوب في تصريح خاص لـ«الوطن» عن التوجه لمنح تراخيص مؤقتة لمسالخ الدجاج في العاصمة، ضمن ضوابط ورقابة صحية ريثما يتم تجهيز مناطق مخصصة، علماً أن هناك متابعة مستمرة لواقع كل المسالخ.

وأكد ميهوب تشكيل لجنة برئاسته وعضوية كل من مديرية الشؤون الصحية ومديرية المهن والرخص والتنظيم العمراني ودوائر الخدمات وممثلين عن مديرية الزرعة بدمشق وريفها ونقابة الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين، مهمتها منحها التراخيص ريثما يتم إيجاد مناطق مخصصة.

كما نوه بخطة المديرية باتخاذ إجراءات تحقيق الشروط الصحية ومنع أي حالات خلل وضبط عمل المسالخ بالشكل المطلوب ضمن شروط ومواصفات حديثة خاصة بالذبح والعمل على تعزيز الأمن الصحي والغذائي، علماً أن عملية الضبط لم تتوقف على الإطلاق، والمديرية لم تتوقف يومياً عن إجراء جولات الرقابة.

وكشف عن انخفاض عدد ضبوط مخالفات اللحوم الفاسدة هذا العام بنسبة ٢٠ بالمئة عن العام الماضي، وذلك نتيجة الإجراءات الرقابية المتخذة والعقوبات الرادعة والتحويل موجوداً للقضاء ناهيك عن تطبيق مذكرات بحث بحق كل من ضبط لديه كميات كبيرة من اللحوم الفاسدة، مضيفاً: أصبح هناك التزام وتشديد أكبر بعد أزمة كورونا فيما يخص تطبيق إجراءات الأمن الغذائية والسلامة الصحية والوقائية والتدابير الاحترازية.

وبين ميهوب أن خطة الشؤون الصحية للعام القادم تشمل استقدام أجهزة وتجهيزات جديدة للكشف عن حالات الغش والانتقال إلى الجانب التقني، مع تطوير عمل المديرية من كل النواحي لضبط أي خلل أو حالات غش.

في سياق متصل، بين مدير الشؤون الصحية في المحافظة الدكتور شادي خلوف لـ«الوطن» أنه بسبب ارتفاع أسعار الفروج، يقوم البعض بجرم عظام الفروج وطحنها وبيعها للمواطنين بأسعار أقل، وهذا الأمر مخالف وخاصة أنه يتضمن وأضاف خلوف: تصل العقوبات بحق المخالفات الصحية إلى الإغلاق ٣٧ يوماً، مع استبدال كل يوم إغلاق بـ٣ آلاف ليرة، وللمحافظ الصلاحية بإغلاق أي محل حتى إشعار آخر وخاصة ما يخص المخالفات الجسيمة.

وأكد خلوف أن مديرية الشؤون الصحية في المحافظة نظمت ٨٧٢٩ ضبطاً بحق أصحاب المحال والمطاعم المخالفة للشروط الصحية وأغلقت ٥٠٩ محال منذ بداية العام الجاري ٢٠٢١ وحتى تاريخه.

ولفت خلوف إلى تكثيف الشؤون الصحية جولاتها الرقابية اليومية في جميع الأسواق وأماكن بيع المواد الغذائية، مع تشديد العقوبات بحق أصحاب المحال المخالفة للشروط الصحية وغير الملتزمة بالإجراءات الوقائية.

وقال: ضبطت دوريات الرقابة الصحية أطناناً من اللحوم والفروج الفاسد غير الصالح للاستهلاك البشري، كما تمت معالجة أكثر من ٥٠٠ شكوى مقدمة من المواطنين بحق أصحاب المحال وسحب ٧٠٣ عينات من المواد الغذائية لتحليلها في المخابر المعتمدة والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة وفق خلوف.

وبيّن مدير الشؤون الصحية أن عدد الذبائح بالمسلخ الفني منذ بداية العام بلغ أكثر من ٢٣٣ ألف ذبيحة من ذكور العواس والعجول والأبقار والماعز على حين تم إتلاف ما يقارب ١٥٠ ذبيحة لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري.

وأكد خلوف أن الدائرة الصحية بالمسلخ تقوم بفحص جميع القطعان المعدة للذبح ودمغها بعد الذبح ومراقبة البرادات المحملة بالذبائح من المحافظات الأخرى وإتلاف جميع الذبائح غير الصالحة للاستهلاك البشري.

في سياق متصل بين خلوف أن قسم رش المبيدات الحشرية بالمديرية قام بأعمال الرش بنوعيه الرذاذي والضبابي في مناطق وأحياء مناطق المدينة، وعلى ضفاف الأنهار والسواقي حيث بلغت المهمات المنفذة أكثر من ٢١٥٣ مهمة، و١٥٥٨ مهمة مكافحة قوارض.

> ٢٣٣ ألف ذبيحة هذا العام.. وإتلاف ١٥٠ لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري